

اقالة العاثر فی اقامة الشعائر

تألیف: علامہ سید علی نقی نقوی

maablib.org

و من يظلم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب

هذا كتاب مبين ما فيه جهل ومين
بذكره واعلامه تلذ اذن وعين
فانه تصغ منه لفظا فوسجيد و الجمين
مسماها بعمان فمن لادن زين
فا بشر بها فليقما لك بالجزاء الحسين

م ع

رسالة

• امالة العاثر •

في

• اقامة الشعائر •

تأليف العلامة الثقة البارع السيد علي تقى النقوى اللاكهنوى

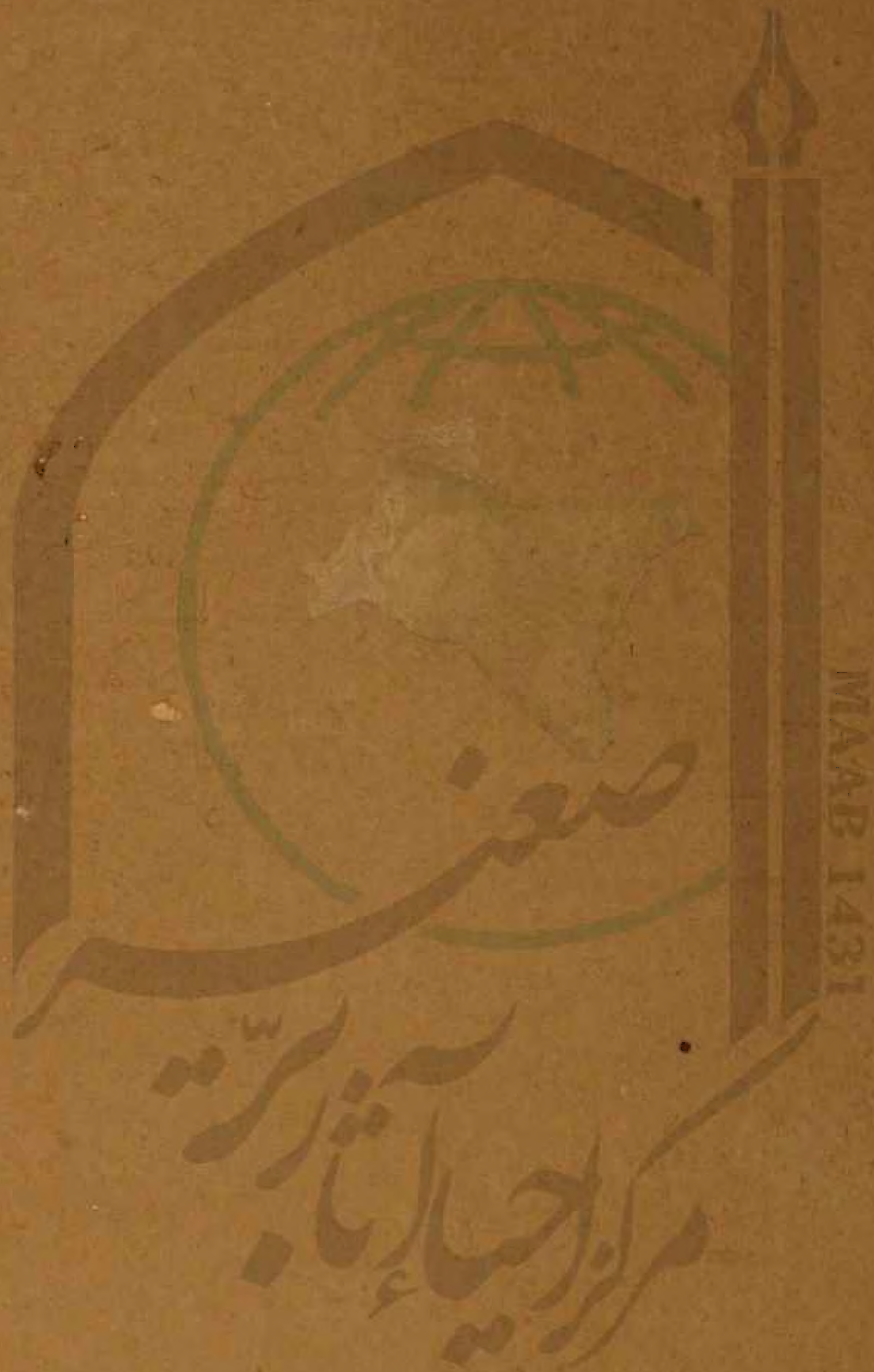
دام فضله

طبعت على نفقة بعض اهل الخير من التجار زادهم الله شرفا

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ❧ —

(طبع بالمطبعة الحيدرية • في النجف الأشرف م)

(سنة ١٣٤٨ هجرية)



maablib.org

ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب

رسالة

﴿ اقالة العاثر ﴾

فى

﴿ اقامة الشماثر ﴾

نظريات شريفة حول مواضيع رسالة التنزيه فى اعمال الشيعه

السورية لامتلاء مية الثقة البارع السيد على نقى النقوى

اللاكنوى دام فضله

طبع على نفقة بعض اهل الخير من التجار زادهم الله شرفا

— حقوق الطبع محفوظة للمؤلف —

(طبع بالمطبعة الحيدرية ﴿ فى النجف الأشرف ﴾)

(سنة ١٣٤٧ هـ جرية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى
وبعد فقد حاولت في كلامي هذه ذكر شطر مما سنبح لي عند مطالعة
بعض الرسائل الحديثة في امر المواسك المشجية وما اعتاده
الجفريون في ايام العشرة من اقامة العزاء لسبط المصطفى ع
بوجده من مظاهر الحزن والكآبة المذكورة لتلك الفوادح الجايصة
والمحيية تذكار ذلك اليوم العظيم الذي لم يزل اصفياء الله من لدن
آدم متحبين له بدموع جارية وقلوب ذائبة واكباد مفتتة فقد اقترح
جفون اهل البيت واسبل دموعهم بحر الغدو والاصال فما برحوا
بجد دون رسوم هذا الحزن المبرح والشجو المكرب بقول وعمل
و تقرير فاضحت الشيعة مقتفين اثارهم في امر هذا العزاء تحت
ستار التقية في عصرها ومنذ ارتقاع اغطيها وانجلاء غيبتها لم يلبثوا
حتى انظاها وابه على مرأى العيون ورؤس الاشهاد في المجامع
والاسواق هكذا نسلت الازمن ومضت الاحقاب وهم متعلقون

بهذا الشعار العظيم بأذون جهدهم في ترويحهم واعلاء شأنه ندبا
 ولطفا ولدا وعريلا ومكابدة للشدائد والاذى في سبيله اسوة
 بالحسين ع . كل ذلك ابتغاء لمرضات الله سبحانه وحباً وكرامة
 لا وليته الذين حملوا في احياء دينه كل مصيبة جليلة وظلم فظيع
 مثالهم من طمع في الصفراء والبيضاء ولا تروقه صلصلة
 الدراهم والدنانير

امن العدل ان يكون حظهم في هذا الجهد الخالص عن شوائب
 الاغراض وبذل النفس والنفيس في سبيل الدين والشرع ان
 يقابلوا بكل لوم موجع ورمي بسهام التضليل والتفسيق وهب ان
 في افعالهم شيئاً من الافراط عن الحد الوسط فالواجب النصيح
 لهم بكل تحن ورفق حتى يرجعوا الى النقطية الحرة من اقامة
 هذا الشعار .

اردت في هذه الجملة ان اذكر ما تقتضيه قواعد الشرع الحنيف
 في امر هذه الشعائر التي اتخذتها الشيعة اليوم وفيما مضى عادة
 لهم في ايام عاشوراء مع النظر في جملة مما يحتمل التمسك به في
 منع بعض هذه الامور فهناك نظرتان اجماليتان ينكشف بهما الحق
 كفلق الصباح والله ولي التوفيق

النظرة الاولى

في الاصول والقواعد التي تدل على جواز هذه الشعائر او
 استحبابها ويعول عليها مع انتفاء دليل خاص ناهض على التحريم
 (فالاولى) اصابة البرائة عقلية ونقلية وهي محكمة في كل ما لم ترد
 حجة على تحريمه كما هو المنفق عليه بين الاصوليين كافة في الشبهات
 الحكمية التحريمية مستدلين عليها باستقلال العقل بنفي العقوبة
 مع عدم البيان واخبار النبي وعترته الطاهرة عليهم افضل الصلوة
 والسلام كحديث الرفع والحجب والاطلاق والسمة والاحتجاج
 وغير ذلك على ما هو معلوم من جرى الطائفة في كل ما لم تعلم حرمة
 (الثانية) عمومات الجزع والبكاء منها ما رواه علامة المحدثين
 المجلسي طاب ثراه في البحار كتاب الامالي للشيخ المفيد طاب
 ثراه عن ابن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله الاشعري عن
 احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ابي محمد الانصاري
 عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله ع قال كل الجزع والبكاء
 مكروه سوى الجزع والبكاء علي الحسين وقد روى المحدث
 الحر العاملي هذا الخبر عن امالي الحسن بن محمد الطوسي عن ابيه
 عن المفيد الي آخر الاسناد عن ابي عبد الله ع في حديث انه قال
 لشيخ ابن انت وقبر جدي المظلوم الحسين قال اني لقريب منه قال
 كيف اتيانك له قال اني لاتي به واكثر قال ذاك دم يطلبه الله تع

ثم قال كل الجزع والبكاء مكر وه ما خلا الجزع والبكاء لقتل الحسين ع انتهى وتقریب الاستدلال من هذا الخبر الشريف انه عليه السلام قد استثنى من كراهة جميع اقسام الجزع والبكاء الجزع والبكاء على الحسين ع فدل على جوازه كما هي قضية الاستثناء ولم يقيد بنحو دون محو بل ارسله على اطلاقه وكان في مقام البيان لا الاهمال والالجمال وليس قدر متيقن في مقام الخطاب فيعلم من ذلك تسريفة الحكم الى جميع الافراد والا لزم نقض الغرض وهذه هي المقدمات الحكمية التي تعول عليها في كل مطابق وارد في مقام البيان ولا يخفى ان الجزع خلاف الصبر كما في القاموس وهو يصدق على كل ما ياتي به اهل العزاء من مظاهر الشجوة والكأبة فلا يمكن الحكم بتحريم شيء منها الا بدليل خاص ناهض عليه وان شئت قلت انه عليه السلام حكم اولا بمكروهية كل الجزع والبكاء واستثنى منه الجزع والبكاء على الحسين ع والمبادر من مثل هذه التراكيب عرفاً هو السلب الكلي في طرف الاستثناء ايضاً فكأنه قيل كل جزع وبكاء مكروه الا على الحسين ع فلا شيء من الجزع مكروه عليه (ان قلت) انه كيف يكون الاستثناء في قود السلب الكلي مع ان المفهوم لا يكون الا نقيضاً للحكم المثبت في المنطوق ومن المسلم عند المنطقيين ان

نقيض الموجبة الكافية هي السالبة الجزئية فيكون المبنى أن كل
الجزع والبكاء مكروه ولكن بعضه جائز على الحسين (قلت)
هذا هو الذي ربما يستشكل به في قوله ع إذا بلغ الماء قدر كرفلا
ينجسه شيء من أن مفهومة إلا بحجاب الجزئي فلا يثبت انفعال
القليل بالملاقاة مطلقا والجواب عنه في كلا المقامين أنه وإن كان
المسلم في المعقول ما ذكره ولكن الالفاظ تحمل على المفاهيم
العرفية لا الممانى المنطقية ومن قال أن المفهوم لا بد أن يكون من
قبيل النقيض المنطقي الاصطلاحي بل المفهوم عبارة عن المعنى
الغير المذكور في الكلام الذي يفهمه العرف من مساقه فهو قد
يكون متحدا مع نظر المنطقيين وقد يكون مخالفا له ولا ريب أنه
إذا قيل أن كل الناس يجيئونني كل يوم إلا يوم السبت يستفاد منه
أنه لا يجيئني أحد يوم السبت وهذا واضح عند مراجعة العرف
والوجدان فهذا الحديث الشريف أقوى دليل على جواز جميع
الأمور التي تدخل في نطاق لفظ الجزع والبكاء من دون اختصاصه
بنحو دون نحو أصلا . (ومنها) ما في البحار أيضا عن كامل الزيارة
أبي عن سعيد بن الجهم موراخي عن الحسن بن علي أبي حمزة عن
بن أبي عبد الله ع قال سمعته يقول أن البكاء والجزع مكروه للعبد
في كل ما جزع ما خلا البكاء على الحسين بن علي ع فإنه فيه ماجور

(ومنها) ما فيه ايضا عن كامل الزيارعة عن محمد الحميري
 عن ابيه علي بن محمد بن سالم عن محمد بن خالد عن عبد الله بن حماد
 عن عبد الله الاصم عن مسمع كروين وفيها ان ابا عبد الله ع قال لي
 انما تذكر ما صنع به قلت بلى قال فتجزع قلت اي والله واستعبر
 لذلك حتى يرى اهلي اثر ذلك علي فامتنع من الطعام حتى يستبين
 ذلك في وجهي قال رحم الله ذمتك اما انك من الذين يعدون
 من اهل الجزع لنا الحديث وفي هذا الخبر الشريف وجوه من
 الدلالة فاولا سؤاله عليه السلام اياه عن الجزع عند ذكر الحسين
 ع قد دل بذلك على انه مطلوب لصاحب الشرع عليه السلام وليس
 فيه تعقيد بحال دون حال وثانيا قوله في ذيل الخبر انك من الذين
 يعدون من اهل الجزع انما صريح في ان اهل الجزع لا اهل البيت
 عنوان مستحسن في نفسه فكل ما صح اندارجـه في هذا العنوان
 يكون محبوبا ومطلوبا (ومنها) ما رواه المحدث الشيخ الحر العاملي
 في الوسائل محمد بن الحسن في المصباح عن محمد بن اسمعيل عن
 صالح بن عقبه عن ابيه عن علقمه عن ابي جعفر ع في حديث زيارة
 الحسين يوم عاشوراء من قرب وبعد قال ثم ليندب بالحسين ويكيه
 وياصر من في داره ممن لا يتقيه بالبكاء عليه ويقيم في داره المصيبة
 باظهار الجزع عليه ولا يعز بعضهم بعضا لمصائبهم بالحسين ع وانا ضامن

اهم اذا فعلوا ذلك على الله عز وجل جميع ذلك يعنى ثواب الفى
 حجة والفى عمرة والفى غزوة قلت انت الضامن بذلك والزعيم قال
 الاضامن بذلك والزعيم لمن فعل ذلك الحد يث فانظر الى قوله عليه
 السلام يقيم فى داره المصيبة باظهار الجزع عليه ولو كان الجزع على
 هذه المصائب محرما فى الجملة لكان الا لازم ان يقيد به بالفرد السايغ
 منه واذا لم يقيد بشي من ذلك مع كون المقام مقام البيان والارشاد
 دل على سعة نطاق المطلوبية وان كل فرد من الجزع فى هذا الرزء
 مقسم بالمحبوبية والمطلوبية (ان قلت) ان الامام عليه السلام قيده
 بقوله يقيم فى داره المصيبة فلا يشمل الخروج بالموالك فى الطريق
 والازقة (قلت) ان الخبر مشتمل على نكتة التقييد حيث قال ويامر
 من فى داره ممن يتقيه بالبكاء عليه فكانت التقييد بمثابة لا يامر
 الرجل على اهل داره وربما كان يبقى منهم فكيف الخروج الى
 الشوارع والاسواق والا فالذى يكون محبوبا ومطدوبا فى عقر
 الدار لا يصير مبنو ضا بمنظر عامة الناس الى هو نوع من التشيط
 وجلب للقلوب الى هذا التذكار العظيم وبث لذكرى اهل البيت
 الطاهرين بين القريب والبعيد وقد صح ما فى الكافى عن يونس
 بن يعقوب عن الصادق ع انه قال قال ابى جعفر او قف لى من
 مالى كذا وكذا النوادر ب يند بنى عشر سنين بينى ايام منى وفى

غيره انه ارضى بها ما انة ديار النواذب تنديه بمنى عشر منين ايام
مضى وقد ذكر الشيخ الشهيد الاول طاب ثراه فى كتاب الذكرى
بعد رواية هذا الخبر والمراد بذلك تنبيه الناس على فضائله
واظهارها ليعتدى بها ويعلم الناس ما كان عليه اهل البيت
ففتنى آثارهم انتهى

اذا فكيف يا مولى الامام ع يقصر عزاء الحسين ع على داخل الدار
مع انه اعظم مصيبة من سائر الايام كما سيجى ما يشهد به وانما
النكتة فيه ما دل عليه صدر الخبر من مراعاة الاتقاء . فالحق ان
هتفه الاخبار الاربعة وافية بالدلالة على مطلوبية الجزع باطلاقة
بل يظهر من بعض الاخبار ان كون عاشوراء يوم الجزع والبكاء
كان من تكزافى قلوب الصحابة مسلما بينهم من غير شك وارتباب
كما رواه العلامة المجلسى قدس سره فى البحار عن علل الشرايع
للشيخ الصدوق محمد بن بابويه القمى قدس سره باستناده عن عبد الله
بن الفضيل قال قلت لابي عبد الله ع يا بن رسول الله كيف صار يوم
عاشوراء يوم مصيبة وغم وجزع وبكاء دون اليوم الذى قبض
فيه رسول الله ص واليوم الذى مات فيه فاطمة واليوم الذى قتل فيه
امير المؤمنين ع واليوم الذى قتل فيه الحسن بالسم فقال ان يوم
قتل الحسين اعظم مصيبة من جميع ما يراى ايام الحديث وفيه مع

ما ذكرنا من استفادة كون الامر المذكور من تكذا في الاذهان
 تقرير الامام ع على قوله وامضاته له بذكر السبب فيه من ان
 الحسين ع لما كان بقية الماضين وتعال الفارين فكانت وفاته مثل وفاة
 جميعهم عليهم الصلوة والسلام ولواتامات في مدلوله ظهر لك وجه
 ثالث من الدلالة على المقصود وهو ان السائل قد اعتقد كون يوم
 قتل الحسين ع اعظم من سائر الايام بالجزع والبكاء ونحو ذلك
 واقر الامام ع هذا الاعتقاد ولا يخفى ان البكاء على جميع اولئك
 المعصومين في ايام وفاتهم امر مندوب مطلوب شرعا كما جرت
 عليه العادة ايضا بين الشيعة من عقد المجالس والتعازي في ايام
 وفاتهم فيتذكرون مصابهم ويذكرون ادمعهم فان كان المراد من
 الجزع في مصاب الحسين ع هذا القدر فكيف يكون اعظم من
 تلك الايام واي خصوصية تبقى له فلا مناصح عن الالتزام باحد
 امور ثلاثة انكار الاختصاص والعظمة ليوم عاشوراء بالنسبة الى سائر
 وفيات المعصومين عليهم السلام وكونه واباها سواء وهذا تكذيب
 للخبر الشريف او انكار استحسان البكاء على وفاة سائر المعصومين
 ع وهو مما لا يظن باحد الالتزام به او الاذعان به من جملة من
 انواع الجزع زائدة على البكاء في خصوص مصاب ابي عبد الله
 الحسين ع وهو الحق الذي اردنا اثباته . وفي ذيل الخبر المذكور

أن عبد الله بن الفضل قال للامام ع يابن رسول الله فكيف سمعت
العامّة المأثور آء يوم بركة فيكي ثم قال لما قتل الحسين ع تقرب
الناس بالثام الى يزيد فوضعو له الإخبار واخذوا عليه الجوائز
من الاموال فكان طر وضمو له امر هذا اليوم وانه يوم بركة ليعدل
الناس فيه من الجزع والبكاء والمصيبة والحزن الى الفرح والسرور
والبرك الاستعداد فيه حكم الله بيننا وبينهم انتهى ويعلم منه ان
جعل عا شواء يوم الجزع والمصيبة كان من شمار الشيعة وشؤونهم
منذ قل الحسين ع فاصبح بنو امية يتر بصون الدوائر لمحوه ووضعوا
في ذلك الاخبار والآثار ولكن الله متم نوره .

ثم ان ضعف سند بعض هذه الاخبار لا يضر بعد التعداد والنجاوز
حد الاستفاضة مع اعتبار الاول من هذه الاخبار وتبقى المشائخ
والمحدثين اها بالقبول وايرادها في كتبهم ومستنداتهم ولو لا
الثبوت اللاحقة لكان الاول منها حجة كافية في الدلالة على المطاب
(الثالثة) عموماً البكاء وهي اخبار كثيرة بالغة حد التظافر
والاستفاضة ولا تطيل الكلام بذكرها في هذا المقام فانها مما
يحفظها عوام الشيعة فضلاً عن خواصهم والغرض في المقام هو
التمسك باطلاقها من حيث الاسباب وبيان ان البكاء خروج
الدمع من العين والبكاء فعل متعد بمعنى ايجاده ولا يخفى ان

البكاء الغير لا يكون داخل في حيلة القدرة والاختيار وإنما هو
 من الأمور التي تتحقق بأسبابها الطبيعية وإنما المقذور للشخص
 سببه أسبابه المقتضية له بحسب المسادة والطباع فيكون
 المراد من الأبناء المرتب عليه الثواب في تلك الأفعال أحضار
 الأسباب التي توجب تحقق البكاء في الخارج ولم يقيد بشيء دون
 آخر ولا سبب دون سبب فيحصل على الإطلاق (أن قلت) أن
 الأفعال المذكورة ليست واردة في مقام البيان وإنما هي في مقام
 الحث على نفس البكاء والأبناء كقوله تعالى أقيموا الصلاة وغير
 ذلك فكيف يتمسك بإطلاقها (قلت) أن الأصل في كل كلام أن
 يكون وارداً في مقام البيان إلا أن يعلم بخلافه والأشكال الأمر
 في التمسك بكثير من القواعد كقوله تعالى أوفوا بالعقود وأحل
 الله البيع وغيره فإنه لا فرق في المساق بين أدلة البكاء وأوفوا
 بالعقود أصلاً وأما قوله تعالى أقيموا الصلاة ونحوه فحيث كان
 المعلوم أن تلك الواجبات المطلوبة حقائق لا يعلمها أهل العرف
 واللسان فيكون نفس ورود هذا الكلام دالاً على إكمال بيانه إلى
 لسان النبي صلى الله عليه وآله وأما قوله تعالى أوفوا بالعقود
 بقاؤه ما كان شيئاً يفهمه جميع أهل اللسان وورد الأمر به من
 دون تقييد فلا غرو أنه يستكشف منه إرادة الإطلاق .

(الرابع محرم احياء امر اهل البيت وقد ورد فيه اخبار عديدة
فيها ما رواه العلامة المجلسي عن قرب الاسناد للحميري عن احمد
بن اسحق الاشعري القمي عن بكر بن محمد الازدي عن ابي
عبد الله ع قال افضل تجلسون وتتحدثون قال نعم جعلت فداك
قال ان تلك المجاس احبها فاحيوا امرنا يا فضيل فرحم الله من احيى
امرنا يا فضيل من ذكرنا او ذكرنا عنده فخرج من عينه مثل جناح
الذباب غفر الله له ذنوبه ولو كانت اكثر من زبد البحر رواه ايضا
الصدوق في كتابه مصدقة الاخوان وقد ذكره ايضا الشيخ الحر
العاملي في الوسائل واتبه بقوله ذكر مثله محمد بن علي بن الحسين
(الصدوق) في ابواب الاحمال عن محمد بن الحسن (ابن الوليد
استاد الصدوق) عن الصفار (صاحب بصائر الدرجات) عن
احمد بن اسحق فهل تنظر كيف اكد الامام ع الحكم باحياء امرهم
حيث امر به اولاً ثم اتبعه بالدعاء لمن احيى امرهم على نحو القضية
الحقيقية بحيث يشمل جميع الافراد الحاضرة والآتية الى آخر الابد
من دون تخصيص بحال دون حال .

ومن ذا الذي ينكر او يرتاب ان اقامه هذه الشعائر والاخذ بها
احياء لامر الحسين ع وهل جلب قلوب الناس ومال بنفقوهم
الى التشيع وطار بصيت الشيعة الى الانجاب في الافاق والامصار

غير هذه المظاهر المفجعة والمناظر المؤثرة في نفوس البشر وقد
 نشرت الكتب وتضمنت الرسائل المجلوة في هذا الباب لجملة
 من الماخرين مقال الدكتور جوزف الفرنساوى والحكيم
 المستوفيين الالمانى الشاهد بن بان اعظم باعث لاقتشار التشيع
 فى بساط المعمور وهو النظار عام الحنين وتشيده واقعة الطف
 برأى من القريب والبعيد ومشهد من العدو والصديق . واذا
 كان المطلوب المرغوب فيه احياء اهل البيت كما نص عليه الحديث
 الصحيح المشهور بين عينيك فهذه الامور لا يمدوها الا استعسان
 والرجعان والاختبار المشتعلة على احياء الذكر كثيرة مثل ما فى
 البحار ايضا عن امارى الصدوق عن الطالقانى عن احمد الوعدانى
 عن على بن الحسن بن فضال عن ابيه قال قال الرضا ع فى حديث
 طويل من جلس مجلسا يحبى فيه امرئ لم يمت قلبه يوم تموت
 القلوب وقد رواه الصدوق ايضا فى غير اخبار الرضا وشيخ
 الطائفة فى الامالى وقوله ع اذا اجتمعتم فاشتغلوا بالذكر فان فى
 اجتماعكم ومذاكرتكم احياء امرنا وخير الناس بعدنا من ذاكر
 بامرنا وذكو الصدوق فى مصادقة الاخوان عن ابى جعفر
 الثانى ع قال رحم الله عبداً احببى ذكرنا قلت ما احياء ذكركم قال
 التلاقي والتذاكر عند اهل الثبات وروى ايضا عن خيشمة فى طي

حدث عن الصادق ع قال ابلغ موالينا السلام واوصهم ان يمود
غنيهم على فقيرهم وان يشهد جميع جنازة مريضهم وان يتساقطوا في
بيوتهم فان اقاء بعضهم بعضا حيوة لامرنا ثم قال رحم الله عبدا
احيي امرنا الحديث وامثال هذا كثيرة لا تحفى على المتابع
(الخامس) ما رواه حافظ اخبار اهل بيت العصمة الشيخ
الصدوق محمد بن علي بن بابويه في باب الاربعائة من كتابه
الخصال قال عن ابي حمزة محمد بن عبد الله قال حدثني محمد بن
عيسى بن عبيد البقاعي عن القاسم بن محيى عن جده الحسن بن
راشد عن ابي بصير ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال حدثني ابي
عن جدي عن ابيه عن امير المؤمنين ع علم اصحابه في مجلس واحد
اربعائة باب مما يصلح للمسلم في دينه ودنياه وبقاى الحديث الى
ان قال ان الله تبارك وتعالى اطلع الى الارض فاختارنا واختار
لنا شيعة بنصرتنا وفرحون وفرحنا ويحزنون لحزتنا ويبذلون
اموالهم وانفسهم فينا اولئك منا والينا الحديث ذكر هذه القطعة
ايضا المحدث المجلى في البحار وهي مذكورة في جامع الاخبار
ايضا وقد تضمنت الحديث على بذل الاموال والنفوس في سبيل
اهل بيت العصمة خرج عنه الوقوع في معرض الهلاك في غير
الجهاد ونحوه بالدليل من الكتاب والسنة فيبقى الباقي تحت

المطلوبية كان نرف شي من الدم او اتعاب النفس او تحمل المشقة او غير ذلك وهذا الحديث صالح لما رضة دلائل الضرر بل مقسم عليه مع فرض تمامية ذلك الدلائل في المقام لما تقر من انه اذا كان حكم وارد بعنوان الضرر يكون خارجا عن دليل نفيه قطعاً لان الموضوع للحكم هو المقتضى لثبوته فلا يكون مؤثراً في نفيه مع لزوم اللغوية كما لا يخفى

(السادس) عنوان اقامة العزاء في كتاب العوالم انه لما خبر النبي ص ابنته فاطمة بقتل ولدها الحسين وما يجري عليه من المعن بكت فاطمة ع بكاء شديدا وقالت يا ابي متى يكون ذلك قال ص في زمان حال مني ومنك ومن ابيه فاشتد بكاءها وقالت يا ابي فن يبكي عليه ومن يلتزم باقامة العزاء له فقال النبي ص يا فاطمة ان نساء امتي يبكين على نساء اهل بيتي ورجالهن يبكون على رجال من اهل بيتي ويجددون العزاء جيلا بعد جيل في كل سنة الحديث وضعف امثال هذه الاخبار بالارسال ونحوه مجبور بقبول الطائفة اياها ومعاضدتها بهواعد اخرى بل كون مضامينها مطابقة لما هو الضرر ووري عند الشيعة من رجحان اقامة العزاء لسيد الشهداء عليه السلام . فهذه عناوين خمسة الجزع والابكاء واحياء امر اهل البيت وبذل الاموال والنفوس في سبيل آل محمد ص

واقامة النساء للحسين ع كلها منطبقه على اى شمار تسميه من هذه
الشأئر لا يخرج شي منها عن هذه المناوين فكيف يمكن المتعجب
على منها الا بحسبه اقوى تاخذ بالاغباقي الى العدول عن ظهور
هذه الاطلاقات وهى متفقية على ما سنين فالحكم بالجواز بل
الاستعجاب والاستعجاب مما لا يفتى الاشكال فيه . هذا مضافا
الى ما ورد فى بعض تلك الشعائر من الدليل على جوازه بالخصوص
كلظم الحدود وتشق الجيوب فقد روى فى التهذيب باستاده عن
خالد بن سدير عن الصادق ع وفيه ولقد شققن الجيوب واطمن
الحدود الفاطميات على الحسين بن على وعلى مشله كلظم الحدود
وتشق الجيوب وناهيك به من نص على استعجابه وقد استدل به
ابن ادريس فى السرائر على جواز شق الثياب للعت وهو ممن لا
يرى العمل باخبار الاحاد فيعلم من ذلك كون الخبر مقطوع الصدور
عنده وفى زيارة الناحية المقدسة قلما رأين النساء جوارك مخزبا
ومرجك عليه ملويا برزن من الحدود وناشرات الشمور على
الحدود لاطميات الوجوه سافرات وبالعويل داعيات الخ وفى
زيارة الناحية ايضا قيمت لك المائم فى اعلى عليين ويطعت عليك
الخور العين وقد حكى لطم الجن عن التذكرة قال الزهرنى ناحت
الجن عليه فقالت خير نساء يبكين شعيات ويطمن خدود كالذنانير

نقيات ويلبسن ثياب السود بعد القصبيات اورده ايضا العلامة
المجلسي في البحار واذا كان لطم الوجوه مما تفاثر عا قالا لم على
الصدر اولى منه بالجواز كما اعترف به بعض السادة الا حيلة من
المعاصرين في كتابه (دولة الشجرة الملعونة) حيث قال قد روى
عن طرق اهل البيت ع ما دل على رجحان لطم الوجوه و شق
الجيوب على الحسين ع فاطم الرأس و لطم الصدر و رجائز بطريق
اولى ليكون رجحان ما هو اللطيف و ما هو معيار حسن ظاهري البشر
دليلا على رجحان لطم ما هو دون هذه المنزلة في اللطافة انتهى
ما اردنا نقله

هذا كله مضافا الى سيرة الشيعة باجمعهم و عمالهم في كل عصر و رأي
و مسمع من العلماء الاعلام و الاساطين الكبار من غير تكبر ولا
تصدي لذكر عباداتهم و نصوصهم القولية و العملية و القلبية
وقتا و اهم الصادرة في هذا الموضوع المهم اذ لا حاجة اليها بعد
قيام الحجج الساطعة من كلمات ائمة الدين و مهابط الوحي المبين
و خلفاء سيد المرسلين صلوات الله عليهم اجمعين مع انه قد قضى
الوطر عن نقلها بعض افاضل اخلائنا المعاصرين و حيث فرغنا
بحمد الله المستعان عن اثبات المقتضى فلنشرع في تقي المانع حتى
يتم البرهان في اجلي مظاهره .

النظر الثانية

فيما تمسك به لمنع عن جملة من شعائر العزاء فيها أن جملة من هذه الشعائر كالضرب بالأسقامات والدم بالأسل واللعن العنيف الموجب لاسود البشرة موجب للضرر على النفس وتحريره ثابت بالعقل والقل (١٨) والجواب عن ذلك محتاج الى بسط في المقال ولكن نكتفي رويما الاقتصار على نكت وإشارات وافية بالمراد اما استئصال العقل بالشيخ فهو على إطلاقه ممنوع فتري العقلاء كثير اما يتحملون مضار شاقة ومتاع كارثة لاجل الوصول الى غرض من الأغراض والغرض ليس من المقاصد .

هذا التاجر يركب الأهوال ويجوب السباسب والقفار ويخوض غمار الشدائد ويلج العقبات الكئداء والمفاوز السحيقة مع بذل المكوس المثقلة والمصارف الباهظة رجاء ان ينفق متاعه وتربح تجارتة في ذلك البلد مع انه ربما يخيب رجاءه وينقطع امله فلا يرى احدا من العقلاء ينيس بنت شقة في ذمه واستهجان عمله .

الذي يريد التزلف الى سلطان من سلاطين الدنيا او كبير من كبارها ينفق في سبيله الدرهم والدينار ويبكا بدنه في طلبه كل مصيبة بائسة وخطب فظيع وضرر جسيم خاب او نجح ا ترى

ما شاع في القديم والحديث من الوثوم في الأيدي والرجلين
للأقربين ونحوه بوخز الأبرة في بشرة الجسد فهل يجملهم العقلاء
غرضاً لسهام الملام ودرية إيطعهم العنيف .

اشتهر في أولى الشريعة من المصريين قلع الأسنان تبدلها
بأسنان الذهب والفضة فهل تحسبهم بذلك خسار جين عن
عداد العقلاء ؟ كلا .

وليس للعقل حكم استقلالي بالقبح على عنوان الأضرار بالنفس نعم إذا
كان من غير غرض صحيح وفائدة معتد بها كان مظنة لدم العقلاء
والاستهجان لا لكونه أضرار بل لكونه مع ذلك عبثاً لا فائدة
فيه كما إذا رآوا أحداً يثب ويتزوم من دون غرض عقلائي يجلونه
من وجوه الدم مع أنه ليس من الأضرار في شيء فيعلم أن الدم
ليس دأراً مدار الأضرار بل مدار انتفاء الغرض والفائدة .
وهذا الأصل مما يوافقنا عليه كل صراح جمع وجدانه الحر والعقلاء
كافة وقد صرح به شيخ المشايخ الأنصاري قدس سره في عدة
مواضع من رسائله منها قوله العقل لا يحكم بوجوب الاحتراز عن
الضرر الديوي المقطوع إذا كان لبعض الدواعي النفسانية وقد
جوز الشارع بل أصر به في بعض المواضع انتهى ومنها قوله بعد
الحكم بوجوب دفع الضرر المشكوك عقلاً لكن حكم العقل

بوجوب دفع الضرر والميتقن انما هو بملاحظة نفس الضرر والديوى
من حيث كونه محسوسا بوجوب دفع الضرر والاخرى كذا
الا انه قد يتحد مع الضرر والديوى عنوان يترتب عليه نفع اخرى
فلا يستقل العقل بوجوب دفعه ولذا لا ينكر العقل امر الشارع
بتسليم النفس للحدود والمقاصص وتعريضها له في الجهاد والاكرام
على القتل وعلى الارادة اذ روح فالضرر والديوى المقطوع يجوز
ان يبيحه الشارع لمصلحة فاباحه للضرر والمشكوك لمصلحة الترخيص
على العباد او لغيرها من المصالح اولى بالجواز انتهى
كيف ولو كان العقل مستقلا بفتح الاضرار على النفس مطلقا لما
امكن وجود التكليف الضرر في الشرع لان الحكم العقلي
غير قابل للتخصيص والشارع لا يامر بما يستقل العقل بقبوله مع
ان وجود التكليف الضرر في الشرع المقدم من غير عزير
وناهيك للشهادة عليه بفرض الجهاد الذي يكون المطلوب فيه تعريض
النفس للرماح المشرعات وبيض السيف وسفك المهج في سبيل
الدين وكذا لك فرض الزكاة والخمس والحج التي بناءها على بذل
الاموال الطائلة ومقاساة شدة الاسفار امتثالا لا لمر الله
سبحانه فهل ترى هذه الاحكام كلها مخافة لا استقلال العقل
بفتح الضرر .

وها انذارك لا تجد مندوحة من الاعتراف بان حكم العقل
بالقبح مقيد بما اذا لم ينطبق عليه عنوان يعتبره الشارع موضوعا لحكم
من الاحكام وجوبا او استحبابا او اباحة اذن فتكون نسبة حكم
العقل الى العدميات المقتضية لترتب النفع الاخرى على العناوين
الشاملة لموارد الضرر كنسبة الاصل الى الدليل فكيف يتمسك
بحكم العقل في تخصيص تلك العدميات فان تخصيصها بحكم العقل
يحتاج الى وجود موضوعه وهو عدم ترتب نفع اخرى عليه وهو
يتوقف على تخصيص العدميات بحكم العقل المذكور لانها على تقدير
سلامتها من التخصيص مثبتة للنفع الاخرى فينتفى حكم العقل
وهل هو الا الدور الصريح كما لا يخفى ولقد بينا سابقا ان حكم
العقل بقبح الاضرار متقيد بعدم الداعي والفرض فيه فكلاما
تحققت فائدة وان كانت مما ليس عدم حصولها بخلاف شي من
حاجيات الشخص ارتفع حكم العقل فضلا عما اذا كان هناك فائدة
عظيمة ومصلحة خطيرة فما ظلك بشقاير العناوين للحسين ع التي بها
تخليد ذكره الشريف واعلاء كلمة الايمان واحياء مآثر الشيعة
الكرام فاي فائدة اعظم واجل وخطر من هذه الفائدة فكيف
يقع هنا التمسك بحكم العقل .

(راما النقل) ففاية ما يستدل به على حرمة الضرر وجوه (الاول)

قوله تعالى ولا تقربا يديكم الى الهلكة بتقريب ان الآية الشريفة
قد نظمت بالنهي عن الهلكة والمراد منها الضرر فيكون محرما لظهور
النهي في التحريم وفيه ان الهلاك ظاهر في تلف النفس ولا قرينة
صارفة عن هذا الظهور وحمل الهلكة على معاق الضرر بما لا وجا
له فتكون في الآية الشريفة دلالة على حرمة ما يؤدي الى تلف
النفس وهو مما لا نزاع فيه ولا كلام وانما الشأن في الضرر الذي
يدخل على البدن من دون اداء الى زهوق النفس (فان قلت)
ان ضرب الرأس وجرحها بالمدي والسيوف حتى يسيل دمها
كثيرا ما يؤدي الى الانغماء ينزف الدم الكثير والى المرض او
الى الموت (١)

واذا دلت آية الهلكة على حرمة القاء النفس في الهلكة يكون
المؤدي الى الموت احبانا محرما عند الشارع (قلت) اولان الذي
سمعنا وتظافرت به الاخبار من الشيعة والمشائخ الذين مضت
اعمارهم وطاات عمودهم بمشاهدة المحاشد الدموية يتكرونها
على هذه النسبة الشد الانكار ويقولون انه لم يقع في اى جزء من
الزمان قد يمينا وحديثا ان يموت احد بضر ب السيوف او المدي
في عزاء الحسين ع بل المشاهدة من حال المباشرين لهذا العمل

أنهم لا يرون لعلهم هذا اثر في شيء من قواهم واركائهم فيينا كان
الرجل يضرب رأسه بالسيف ويخر مغشيا عليه فيحمل على تابوت
من خشب يدخل الحمام ويغتسل فلا يرى لك الجرح اثر ابديا
في بشرته فماذا وجه الاستدلال بآية الهلكة على تحريم
مثل هذا العمل .

ثانيا لو سلمنا ادعاء ذلك في بعض الاحيان الى تلف النفس فهو
نادر لا يعابه ولا يكون المستبعد له كذلك حراما لا ترى ان السفينة
قد تفرق والطبارة تسقط والسيارة تنقلب والفرس يكيو فتقضي
على حيوة رايها فلا ترى احدا من الفقهاء يفتي بجرمة الركوب
على مثل هذه المراكب فما ذنب اللطم والضرب بالقامات بحكم
محرمته لاجل ترتب التلف في بعض الاحيان الباردة فآية الندرة
والشدود وثالثا لو سلم غلبة ظن التلف في الاحمال المذكورة
فانما المناط في التحريم هو احتمال ذلك عند قاعها لا عند غيره
وليس احتمال ذلك من الامور التقليدية التي يجب الرجوع فيها الى
المجتهد والمعلوم من حال اولئك المتأخرين على هذا العمل أنهم لا
يظنون فيه تلف نفوسهم بل ولا يهتمون ترتبه على نفس هذا العمل
وان احتملوه على ما يَحتمله كل احد من ارهاق المية في اي وقت
اراد الباري سبحانه فانهم اذا جاء اجلهم لا يستقدمون ساعة

ولا يستأخرون فإذا يجدي احتمال أي ناهض بالافتاء لترتب
التلف على الفعل المذكور في الحكم عليهم بتجريمه وإي حجة فيه
عليهم بعد ما يقطعون من أنفسهم بخلافه .

(الثاني) قاعدة الضرر المستفادة من قوله ص لا ضرار ولا ضرار
في الاسلام وفصل الخطاب فيما يأتي في طي أمور الأول في
الوجود المحتملة في هذا الخبر الشريف فنقول أنه لا يخفى أن كلمة
لا حقيقة في النفي والهيئة التركيبية ظاهرة في ككون الخبر المقدر
موجودة ونحوه من الأمور العامة فيكون معنى الخبر أن الضرر
غير موجود في عالم الوجود وإن كان تعذر إرادته من لفظ
الخبر لازوم الكذب والخلف عن الواقع فلا بد من رفع اليد عن
هذا الظهور الأولي والحمل على شيء من المعاني المجازية وهي
في هذا المقام سبعة الأول كون النفي بداعي النفي التكليفي فيكون
مفاده حرمة الأضرار الثاني كونه بداعي النفي مع إرادة
التكليف والوضع معاً فيكون مفاده حرمة ما يترتب عليه الضرر
وعدم نفوذه إذا كان مما يتصف بالصحة والفساد الثالث إرادة
الضرر الغير المتدارك مع كون المراد منه التدارك في الدنيا خاصة
واخذ الضرر بمعنى الغير المحكوم عليه بالتدارك حتى لا يستلزم الكذب
الرابع الصورة مع أخذ التدارك أعم من الدنيا والآخرة وهذا

الذي ذهب اليه التراقي قد ه في العوائد الخامس ككون
المراد هو الحكم الذي ينشأ منه الضرر وهو ما جنح اليه استاذنا لا سائدة
الشيخ الانصاري قد ه السادس ان تكون كرامة لا مستعملة في نفي
الحقيقة وايكن النفي ليس حقيقيا بل ادعائيا كناية عن نفي الحكم
وهو مختار المحقق المومسن الخراساني في الكفاية السابع نفي
الالزام بان يكون مفاد الخبر ان الله تعالى لا يكلف الناس تكليفا
الزاميا بعمل ضرري حكى عن ابي الله المجدد الشيرازي طاب ثراه
فهذه وجوه سبعة يتأتى احتمالها في هذا الخبر الشريف (الامر
الثاني) في تعيين ما هو النافع للمستدل في مقصوده فلا يخفى ان
النافع له من هذه الوجوه هو الاول والثاني مع كون الاضرار
المهمى عنه اعم من الاضرار بالغير وبالنفس واما لو قلنا باختصاصه
بالضرار بالغير لانصراف او خصوصية للورد او نحو ذلك لم يرتبط
بعمامة واما الثالث فنفعه له متوقف على امرين الاول هو المذكور
في سابقه من كون المراد بالضرر اعم بما على النفس او الغير والثاني
ان يختص التدارك بما هو من شئخ التدارك ولا يصدق على
المصلحة المتحققة في ضمنه انها متداركة له فانه لو كان المراد من
التدارك ما يشمل المصلحة لكان مساوقا لحكم العقل بقبح الضرر
من دون مصلحة فكما ترتب على الضرر مصلحة مسوغة صدق

عليه انه ضرر متدارك فلا يشمل دليل نفي الضرر مع ان الظاهر
عدم النفع للمستند له بعد تمامية المقدماتين ايضا وببانه فان
الضرر وتداركه غنوانان طوليان لان التدارك في مرتبة متأخرة
عن الضرر ومفاد الخبر بناء على هذا الوجه انه ليس في العالم ضرر
غير محكوم بتداركه والمنفاهم منه ان كل ضرر يتحقق فهو محكوم
بالتدارك واما ان الضرر يتحقق اولاهو غير ناظر اليه والحاصل
ان الظرفية الى اثبات المرتبة المتأخرة لا تنفي المرتبة المتقدمة ففاية
ما يدل عليه الخبر الشريف هو ان الضرر الذي يتحقق لا بد من
تداركه واما تحريم الضرر فغير مستفاد منها اصلا فتدبر واما الرابع فهو
غير نافع له اصلا لانه حيث كان موضوعه عدم التدارك الاخرى
المراد منه المثوبة فكل ما ورد الاصر به في الشريعة ويوعده عليه
بالثواب يدل على تحقق التدارك الاخرى فينتفي موضوعه ويكون
مورودا بالنسبة الى جميع ادلة العبادات وبذلك بشكل الاصر في
الاستدلال بنفي الضرر لرفع التكاليف الثابتة بعموم ادلتها في
مورد الضرر مثل وجوب الحج والصلوة والوضوء والصوم على
المتضرر به فانه اذا كان المراد من الضرر ما لا يحصل في مقابله
نفع اصلا واما الذي يحصل في قبالة نفع ديني او اخروي لم
يكن ضررا فاذا ورد مثلا قوله حجوا اذا استطعتم وصلوا اذا دخل

الوقت ونحو ذلك دل بعمومه على وجوب هذه الأفعال وإن
تضمنت ضررا والامر يدل على العوض فلا يكون ضررا وما
اجاب به التراقي به عن هذا الاشكال من ان الامر انما يتعلق
بالصلوة والحج ولازمة تحقق الاجر المقابل لماهية الحج والصلوة
المنحقة في حال عدم الضرر ايضا واما حصول عوض في مقابل
الضرر واجر له فلا دليل عليه نعم لو كان نفس الضرر مما امر به
فيحكم بعدم التعارض وبعدم كونه ضررا كما في قوله اذا ملكتم
النصاب فزكوا وامثاله انتهى فبه نظر اولاً بانه اذا فرض شمول
الامر لمورد الضرر يكشف عن تحقق الاجر في هذا المورد ايضا
فلا يكون الضرر من غير تدارك وثانياً انه اذا كان الامر متعلقاً
بالماهية على نحو السر بان وفرض يكون بعض مقدماته ضرورية
فتتعلق الامر المقدمى بهذه المقدمة الضرورية ايضا فيكون عين
ما ورد الامر بنفس الضرر الذي حكم فيه بعدم التعارض وثالثاً
ان المعلوم عدم تعلق الامر بالطبيعة الكلية من دون انطباقها على
الافراد وانما يتعلق علا حظة الانطباق والعناوين مرأة للحاظ
معنوياتها فالماهية في اي فرد تحققت كانت عينه حقيقة ويكون ذلك
الفرد مأموراً بعين امر الطبيعة فاذا فرض كونه ضرورياً وفرض
شمول الماهية للمامور بها من حيث هي كذلك ام هذا الفرد كان نفس

الضرر مأموراً به بالأمر النفسى وراياً أنه يكفى قوله من أفضل
الأعمال امتثالها فى الدلالة على الاجر المتدارك به الضرر فى
مورده كما ذكره الشيخ قدس سره فقامل فالحق أنه بناء على حمل
الحديث على هذا المعنى لا يقدم بل ولا يمارض إطلاق أدلة
الوجوب والاستحباب بل وانما يكون ذلك الاطلاق وارداً عليه
وراقعاً لموضوعه كما لا يخفى . وأما الخامس فهو أيضاً لا ينفع المستدل
لأنه إذا كان المراد من الحكم هو الحكم الذى ينشأ منه الضرر فلا
رب أنه ينهض بنفى الإباحة والتجوز بالنسبة إلى الأضرار بالغير
فإن الإباحة لشخص أن يدخل الضرر على الغير منشأ لترتب
الضرر على ذلك الغير وأما بالنسبة إلى النفس فلا يرفع إلا الوجوب
فإن إباحة الشيء للضرر يرى بل طلبه الاستحبابى من الشخص
أيضاً لا يكون حكماً ينشأ منه الضرر كما اعترف بذلك صاحب هذا
المسلك الشيخ الأنصارى قدس سره فى رسالته الضررية حيث قال
يمكن أن يستفاد منه تحريم الأضرار بالغير من حيث أن الحكم
بإباحته حكم ضررى فيكون منقياً فى الشرع بخلاف الأضرار
بالنفس فإن إباحته بل طلبه على وجه الاستحباب ليس حكماً
ضررياً ولا يلزم من جملة ضرر على المكلفين انتهى نعم قد ادعى
قدس سره استفادة تحريم الأضرار بالنفس من الأدلة العقلية والنقلية

وهي مما لا دخل له في محل البحث فأن الكلام في استفادته من
حديث الضرر وأما الأدلة الأخر فلا تعلمها حتى ننظر فيها ويمكن
أن يكون المراد منه الأضرار بالنفس من دون مصالحة في البين
فتتم دعوى استفادته من الأدلة العقلية أو الأضرار المودى إلى
تلف النفس فتصح بالنسبة إلى الأدلة العقلية كاية التهلكة ونحوها
فافهم وأما السادس فهو وإن كان في بادي النظر شاملا للأضرار
بالنفس لكون نفي الحقيقة بداعي نفي الحكم فيعلم منه أن الأضرار
لم يرد عليه الحكم من الشارع بقول مطلق إلا أنه لما كان الحديث
وارد في مقام المنع ولا يخفى أنه بالنسبة إلى الغير تكون المنع في أن
لا يجوز لأحد التعرض له بأضرار وأذى وأما بالنسبة إلى النفس
فالمنع هو عدم إيجاب الضرر عليه ولا منعه في إيجاب كف الضرر
ونفي إباحة الأضرار بل يكون هذا تكليفا موجبا لضيق عليه
فيكون خلاف المنع فهذا البطلان ينفع المستدل من هذه الجهة
وأما الأخير فعدم جدآئه له من الواضحات فبين مما ذكرنا أنه
على احتمالين من وجهين من الوجوه السبعة المذكورة بتوجيه
كلام المستدل وأما الوجهان باحتمالهما الآخرين ووجوه خمسة
منها فلا تنفع بشيء فالمانع في فسحة لكفاية التشبث له باحتمال كل
من هذه الوجوه وأما المستدل فعليه إثبات خصوص أحد ذلك

الاحتمالين من الوجهين (الامر الثالث) في بيان ما هو الحق
 من هذه الوجوه فالظاهر في النظر ودرأه بين الحما من
 والسادس فان الظاهر من كلمة لا النافية للجنس في مثل
 المقام بعد صرف النظر عن المعنى الحقيقي هو نفي الحقيقة ادعاء
 ارادة نفي الحكم في مقام اللاب لا الاستعمال ولكن حيث كان
 نفي الحقيقة غير مناسب للظرف من قوله في الاسلام فيتوجسه
 ارادة الحكم الضروري من الضرر اللهم الا ان يقال
 بكفاية ارادة الحكم في مقام اللاب لصحة هذه الظرفية (اما)
 الاول فيرد عليه اولاً انه لا يمكن التمسك به ح الا في اثبات
 الحكم التكليفي لا الوضعي مع انه قد شاع التشبث به في اثبات
 الضمان او نفيه او اثبات الخيار ونحو ذلك وثانياً انه اذا كان لا
 النافية وارادة على الفعل فاستعمالها بداعي الهي يمكن من الشيوع
 واما لا النافية للجنس فلم يعهد ورودها بهذا الداعي بل المراد به
 انما يكون نفي الحكم كقوله لا فهو في السهو ولا شك في الشك
 ولا شك في النافلة ولا شك للامام مع حفظ المأموم وعن غير ذلك
 اما نفي الحكم ولا او الحقيقة مع داعي نفي الحكم على الوجهين
 المذكورين فالحل على الهي التحريمي بعيد في الغاية واما الثاني فلا
 يراد الاول وان لم يكن له مجال فيه الا ان الثاني وارد عليه ايضاً

ايضا من غير فرق اصلا .

واما الثالث فهو محتاج الى اضرار كلمة غير متدارك او ارادته
من لفظ الضرر من قبيل استعمال الكل في الفرد ثم ملاحظته
بمعنى غير المحكوم عليه بالتدارك حتى يكون من قبيل سبب المجاز
بالمجاز وهو ان لم يكن مستحيلا على ما عليه بعض الاساطين فلا اقل
من كونه في غاية البعد عن الظهور من مثل هذه التراكيب مع ان
الذي ذكر في توجيه هذا المعنى من انه كما ان ما يحصل بازارته نفع
لا يسمى ضررا كدفع مال بازاء عوض مساو له او زائد عليه
كذلك الضرر المقرون بحكم الشارع يلزم تداركه نازل منزلة عدم
الضرر وان لم يسلب عنه مفهوم الضرر بمجرد حكم الشارع
بالتدارك فالمراد نفي وجود الضرر المجرد عن التدارك فالتلاف
المال بلا تدارك ضرر على صاحبه فهو منفي فاذا وجد في الخارج
فلا بد ان يكون مقرونا يلزم التدارك وكذلك تملك الجاهل
بالعين ماله بازاء ماله دون قيمته من الثمن ضرر عليه لا يوجد في
الخارج الا مقرونا بالخيار انتهى مدقوع اولا بان مجرد حكم
الشارع بالتدارك لا يصح تنزيل الضرر منزلة المعلوم وانما
المصحح له هو التدارك الخارجي فان الضرر الذي حصل التدارك
له بعده يعتبره النظر العرفي معه واما الذي حكم عليه بالتدارك

مع عدم حصوله في الخارج فلا وجه لتنزيله منزلة الممدوم وثانيا
 أن الدليل على هذا يكون مختصا بإثبات الضمان ونحوه من الأمثلة
 التي ذكرت انما لما اشرنا اليه سابقا من ان مفعوله في الاضرار على
 الغير اثبات التدارك لكل ضرر متحقق بمعنى ان الضرر لا يتحقق
 الا مع تداركه فلا نظره عندئذ الى الحكم التكليفي مع ان الشايع
 الاستدلال به على تحريم الاضرار بالغير ونحوه فتأمل ايضا
 فلا يمكن الاستدلال به ح على نفى وجوب الوضوء والصوم
 ونحوه على الذي يقتضيه فان غاية مدلول الخبر ان يكون الضرر
 محكما بالتدارك من الشارع واما عدم تحقق الحكم الضرري في
 الخارج فليس مستقفا دأمة اصلا واما الرابع ففيه مضافا الى احتياجه
 الى الاضرار او استعمال الكلى في الفرد المخالفين للظهور في نفى
 الحقيقة حقيقة او ادعاء او لا انه لا يمكن به الاستدلال ح على نفى
 الاحكام الثابتة بالعمومات والاطلاقات لما تقدم عمالا مزيد عليه انه
 مورد بالنسبة اليها مع ان المتفق عليه الاستدلال به عليه وثانيا ان النفع
 الاخرى لا يكون تداركا للضرر الدنيوي لان مقتضى التدارك
 ان يكون من سنخ التدارك والضرر الحاصل في الدنيا ليس من
 سنخ المثوبة الاخرى حتى يكون متداركا بها واما الحمل على نفى
 الحكم الذي ينشأ منه الضرر فهو وان كان قريبا بحسب المعنى الا

انه يحتاج الى الاضمار فيكون المعنى لا حكم ينشأ منه الضرر او استعمال الضرر في الحكم الموجب له فيكون من اطلاق اسم المسبب على السبب او المجياز العقلي بان يكون اسناد النفي الى الضرر بمجرد الملازمة من قبيل جرى الميزاب وجميع هذه الوجوه في غاية البعد فالحق ان مثل هذه التراكيب بعد رفع اليد عن المعنى الموضوع له وهو نفي حقيقة الضرر له ظهور ثانوي في نفيها ادعاء لكثرة اطلاقه في هذا المقام كناية عن نفي الاثار فلا مجاز لفظي في البين وانما التصرف في الامر العقلي نظير ما ذهب اليه السكاكي في الاستعمارة وهو مع ذلك وارد مورد الامتنان فلا مجال للتمسك به في مقام نفي اباحة الاضرار بالنسبة الى النفس فانه يكون من قبيل الاقدام على الضرر والمقدم ليس محلا لامتنان بل يدون نفي الاباحة له عما يقدم عليه تضييقا مخالفا للعنة فتبين ان هذا الخبر الشريف لا يمكن به الاستدلال على تحريم الاضرار بالنفس وقال المحقق القمي ما ملخصه ان معنى نفي العسر والخرج والضرر في كلام الله ورسوله مطلقا بالنسبة الى الاواين هو انه تعالى لا يرضى لعباده بالعسر والخرج ولا يجعل عليهم ما يوجبهما وبالنسبة الى الضرر هو انه تعالى لا يفعل ما يضر العباد به اولا يرضى باضرار بعض عباده بعضا فيجوز لمن يتضرر دفع الضرر عن نفسه

لا يتعدله عن الضرر ويحرم على الضار اىصال الضرر ويمكن اجراء
المعنيين في المعسر ايضا انتهى فتأمل

(الثالث) استقراء اقوال الفقهاء في مواضع عديدة من كلامهم
فيستكشف منه الاتفاق على حرمة الاضرار بالنفس كقولهم دفع
الضرر المظنون واجب واكتفأ بهم باحتمال الضرر الموجب لصدق
خوف الضرر في إسقاط التكليف وقولهم بوجوب الاقطار لخائف
الضرر من الصوم وبطلان غسل من يخاف الضرر لحرمة الغسل
واقضاء الهى الفساد في العبادة ووجوب التيمم ح وقولهم بوجوب
الصيام وانما الصلوة على المسافر الذى يخاف الضرر على نفسه
بالسفر لكون سفره معصية وقولهم بسقوط الحج عن يكون عليه
عسر وخرج في الركوب والسفرا ويخاف الضرر بسفره الى غير
ذلك من الاحكام المتشرة في ابواب الفقه (١)

ولا يخفى ما في هذا الاستدلال فان قولهم دفع الضرر المظنون
واجب انما يراد به الضرر الاخرى بمعنى العقوبة لا استقلال العقل
به وكذا الضرر الدنيوى اذا لم يكن هناك تدارك ولا غرض
صحيح وامام مع واحد منهما فليس مما يستقل به العقل لتجوزة تحمل
كثير من المضار المقطوعة فضلا عن المظنونة لبيل مصالح يتحراها

الشخص واما سقوط التكليف باحتمال الضرر الموجب لصدق
 خوف الضرر فليس من محل الكلام في شيء فان الوجوب بحكم
 ينشأ منه الضرر وفي رفعه منة فتنبه قاعدة الضرر واما الصوم فقد
 وقع تشريعه على نحو التقييد بعدم خوف الضرر كما في قوله تعالى
 وان كنتم مرضى او على سفر فعدة من ايام اخر ولذا يكتفون فيه
 بتوهم ترتب الضرر احتمالا عقلا ثانيا لصدق الخوف معه مع انه
 لا يقول احد بحرمة الا ارتكاب فعل من الافعال بالاحتمال
 المرجوح لرتب الضرر والا حرم الركوب على جميع المراكب
 واكل كل الطعام الا ما يسد الرمق لاحتمال ترتب الضرر فيه
 ولووها احتمالا عقلا ثانيا وهو كما ترى فالحكم في الصوم لاجل دليل
 خاص لا يتعدى منه الى غيره واما بطلان عمل من يخاف الضرر
 ووجوب التيمم عليه فقد اشتهر القول به في كلمات الفقهاء وما
 يستند اليه فيه خبر داود الرقي قال قلت لابي عبد الله ع اكون
 في السفر وتحضر الصلوة وايس مني ماء فيقال ان الماء قريب
 منا فاطلب الماء وانا في وقت قال لا تطلب الماء ولكن يتم فاني
 اخاف عليك التخلف عن اصحابك ففضل ويا كلاك السبع وخبر يعقوب
 بن سالم قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل لا يكون معه ماء والماء
 عن يمين الطريق غلوتين او نحو ذلك قال لا امره ان يفرز نفسه

فيعرض له الص أو سبع أو غير ذلك والنهي عن قتل النفس والالقاء
الى التهلكة والأمر بالسبع عند خوف البرد على نفسه في صحيح
البرنطلي وكذلك الأمر به في حال المرض عند خوف زيادته أو
بطوئه أو عسر علاجه أو التلف كتاباً وسنة عمياً وخصوصاً مثل ما
ورد في ذي القروح والجروح والمجدور والمكسور والمبطون من
الأخبار الكثيرة والاجماع المتفول في الخلاف على من به مرض
مخوف ونحو ذلك ولا يخفى أن مورد الخبرين هو الخوف على
النفس بالتلف لا احتمال أن يدركه السبع فيأكله أو اللص فيقتله وكذا
النهي عن قتل النفس والالقاء الى التهلكة كما ان رواية جعفر بن
بشر عن رواء عن أبي عبد الله ع قال سألت عن رجل أصابته الجنابة
في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل فقال يتيمم وبصلي
فاذا امن البرد اغتسل واعاد الصلوة ورواية العياشي عن علي
بن أبي طالب ع قال سألت رسول الله ص عن الجبار (وفيها) قلت
فان كان في برد يخاف على نفسه اذا فرغ الماء على جسده فقراً
رسول الله ص ولا تقتلوا انفسكم أن الله كان بكم رحيم انتهى
ايضاً من هذا القيل وهو مما لا اشكال فيه فلا يهض بالذلة على
البطلان فيما كان الضرر المترتب غير التلف وأما الأمر الواردة
في التيمم فهي ظاهراً في الوجوب المستلزم لتحريم

الوضوء المقتضى للبطلان لو لم تكن واردة في مقام توهم الحظر وهي
 في المقام كذلك و لو لم تكن ظاهرة في الترخيص كما لا شك فلا اشكال
 في سقوطها عن الظهور لاحتفافها بما يصلح للقرينة لا سيما مع التعبير
 في صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في الرجل يكون به القرع
 او الجراحة يجب بقوله لا لباس بان لا يقتل بقتلهم انتهى وح فان تم
 الاجماع في المسئلة كان هو المستند فيها ولا يكون له دلالة
 على غير مورده واحتمال استنادهم في الاجماع الى قاعدة تقي
 الضرر واية التهلكة ونحو ذلك مسقط لاجماع المذكور عن الحجية
 لانه اذا احتل ان يكون مدركه شيئا من الوجوه المذكورة فلا
 يكشف عن رضاء الامام ع بالحكم المذكور وراء ذاك المدرك
 فينظر الى نفس المدرك انه تام اولا وانما الصلابة على خائف
 الضرر في السفر مسلم فيما كان الخوف على النفس بالثلف وهو ليس
 من محل النزاع في شيء وكذا سقوط الحجج عن خائف الضرر او
 صاحب العسر والخرج لعدم النزاع في رفع التكليف وانما هو
 في التحريم فتفطن ثم انه قد يقال ان الضرر لا يتحقق بمجرد زف
 شيء من الدم او جرح تضوا ونحوه بل له مفهوم معين عند العرف
 فقد يكون نجا معافي الصدق مع هذه الامور كالادماء المودي
 الى مرض طويل او جرح يعسر برءه وقد يفارقها مثل الادماء

النافع للحياة او الذي ليس له نفع ولا مضرة وح فلا يمكن بمجرد تحقق شيء من هذه الامور التهميم بادعاء حصول الضرر وتطبيق ادلة تحريمه (لو كانت) عليه وقد سمعنا جملة من الشيوخ واولي الخبرة يشنون المواقب الدموية ينكرون ترتب الضرر عليه وقد شهد بعض الاساطين في رسالته (المواقف الحسينية) باننا بلغنا من العمر ما بناه السنين وفي كل سنة تقام نصب اعيننا تلك المحاشد الدموية وما رأينا شخصاً مات بها او تضرر ولا سمعنا به في الغابر بن انهي

(ومنها) ان ابداء النفس محرم بالعقل والنقل (١) ولا شك ان كثيراً من الافعال المماتى بها في عزاء الحسين ع ابداء للنفس فنكون محرمة شرعاً والجواب عنه اما عقلاً قبل استقلاله بالقيح اذا لم يكن هناك غرض صحيح واما مع تحققه فلا حكم للعقل اضلاً فكثير من ارباب الرياضات والسلوك يتحملون جملة من الشدائد والمشايق لاجل حصول مرتبة من مراتب قوة النفس والتزكية وكذلك اهل الصنائع والفنون يكابدون الاذى للفوز بمقصودهم من الكمال في الصنعة فهل ترى العقلاء يقومون عليهم بساق واحد للزجر والتنديد . كلا وليس احد يصوب اليهم بهام الملام واما

بحسب الشرع فالمسلم هو الأيذاء المودى الى الهلاك واما غيره
 فالأفائدة فيه يكون محرما لحكم العقل به لقاعدة الملازمة فتأمل
 وما كان هناك فائدة وغرض صحيح فلا دليل شرعيا قائم على
 تحريمه وقد تواتر عن الأنبياء والأولياء والصالحاء أيذاء نفوسهم
 ورياضتها في العبادات ووجوه الخير فكان النبي ص يصلي حتى
 يتورم قدماه والقول بأنه لم يكن يعلم ذلك (١) غير مقبول أولا لما عليه
 كثير من المحققين من أن علم النبي وأوصيائه المعصومين مع حاضر
 لا يغيب عن أنفسهم كما يدل عليه جملة من الأخبار وثانيا أن المبعوض
 الواقعي الذي لا يختلف بحسب العلم والجهل لا يمكن اتیان النبي ص له
 في حال الجهل لأن ما دل على عدم جواز القفلة عليه في ترك
 الواجب يدل على ذلك أيضا والرجس المنفي في الآية الشريفة بقوله
 تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس من المؤمنين الواقعية
 الغير المتبدلة بالعلم والجهل فالرجس في حال الجهل رجس منفي
 بالآية الشريفة وثالثا أن تورم القدم أمر تدريجي يتحقق بتقدم
 العادة التي يحصل العلم بها من قبل فالخواطية عليها مع ذلك أقدم
 على الأيذاء ورابعا أنه لو كان قهريا لم يكن مجال لمعاتبه الله سبحانه
 آياه عتاب رحمة ورافة حيث قال طه ما أنزلنا عليك القرآن اتشقى

كما في كتب الأخبار والنصا سير فما ورد في ذلك ما رواه محمد بن
 يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن وهب
 بن حفص عن أبي بصير عن أبي جعفر قال كان رسول الله ص
 عند عائشة ليلتها فقالت يا رسول الله لم تنب نفسك وقد غفر الله لك
 ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال يا عائشة أفلا أكون عبدا شكورا
 قال وكان رسول الله ص يقوم على أطراف أصابع رجله فأنزل الله
 سبحانه طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى وعن علي بن إبراهيم قال
 حدثني أبي عن القسم بن محمد عن علي عن أبي بصير عن أبي
 عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام قال كان رسول الله ص إذا صلى
 قام على أصابع رجله حتى تورم فأنزل الله تبارك وتعالى طه لمغة طي
 يا محمد ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى وهذا ما أجمع عليه كافة المفسرين من
 الخاصة والعامة فراجع مجمع البيان لأمين الإسلام الطبرسي والبرهان
 للإمام السيد هاشم البحراني ومنهج الصادقين للمولى فتح الله
 والصافي للمحدث الفيض وغير ذلك تعرف صدق ما ذكرناه
 وخامسا أن المستفاد من الأخبار هي مداومته على هذا القدر
 من العبادة ففي مصباح الشريعة عن أبي عبد الله جعفر بن محمد
 الصادق ع في حديث طويل قال فيه كان رسول الله ص يصلي حتى
 يتورم قدماه ويقول أفلا أكون عبدا شكورا أراد أن يعتبر به امتنه

فلا تعقلوا عن الاجتهاد والتعبد والرياضة بحال الحديث وروى
 العلامة المجلسي في البحار عن الزهري قال دخلت مع علي بن
 الحسين ع علي عبد الملك بن مروان قال فاستعظم عبد الملك ما
 رأي من اثر السجود بين عيني علي بن الحسين ع فقال يا ابا محمد لقد
 بين عليك الاجتهاد ولقد سبق لك من الله الحسنى وانت بضعة من
 رسول الله ص قريب النسب وكيد السبب وانك لذ وفضل عظيم
 على اهل بيتك وذوي عصرك ولقد اوتيت من الفضل والعلم والدين
 والورع ما لم يوه احد مثلك ولا قبلك الا من مضى من سلفك وقبل
 ينش عليه ويظهره قال فقال علي بن الحسين وساق الحديث الى
 قوله كان رسول الله ص يقف في الصلوة حتى يتورم قدماه ويظا
 في العييا م حتى يمصب فوه فقيل له يا رسول الله لم يغفر لك الله
 ما تقدم من ذنبك وما تاخر فيقول ص افلا اكون عبدا شكورا
 الحديث وهو دليل على مواظبته لهذا العمل فائق احتمال عدم العلم
 به وسادسا ان ائمة اهل البيت عليهم السلام كانوا يتمسكون بفعل
 النبي ص ذلك وطول دأبه في العبادة والاجتهاد في اثبات رجحان
 ذلك الفعل لانفسهم كما في خبر جابر الا تى ذكره وخبر الزهري
 المذكور اتقا وما رواه المجلسي في البحار باسناده عن عمرو بن
 عبد الله بن هند عن ابي جعفر ع قال قال علي بن الحسين ع ان

جدي رسول الله ص قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فلم
يدع الاجتهاد له وتعبد بابي هو حتى ينتفخ الساق وورم
القدم فقبل له اتفعل هذا ونحضر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر
قال افلا اكون عبداً شكوراً الخبر فدل على ان اهل المذكور
كان صادراً عن النبي ص بالعمد والالفاظ والافعال الجارية
مجرى الغفلة والجهل لا يصلح به التمسك في حكم من الاحكام
وسابعا ان الائمة المعصومين عليهم السلام ربما كانوا يذكرون ذلك
في مقام المدح والفضل للنبي ص على غيره من الانبياء وهل
يكون الامر المنفوخ عند الله سبحانه واقعا مما يوجب المدح
والفضل لفاعله فن ذلك ما رواه الطبرسي في الاحتجاج عن
امير المؤمنين ع وقد ساله بعض اليهود وقال له اليهودي فان هذا
داود ع بكى على خطيئته حتى سارت الجبال معه خوفاً قال له على ع
لقد كان كذلك ومحمد ص اعطى ما هو افضل من هذا انه كان اذا
قام الى الصلوة سمع اصداؤه ازيز كازير الرجل على الاثافي من
شدة البكاء وقد امنه الله عن جل من عقابه فاراد ان يتخضع لربه
ببكاؤه وبكون اماما لمن اقتدى به ولقد قام ص عشر سنين على
اطراف اصابعه حتى تورمت قدماء واصفر وجهه الحديث فتري
ان الامام ع جعل فعله ص واجتهاده في الطاعة من دلائل

فضله وشرفه وقد علم ايضا من الخبر الشريف ان آياته عليه واله الصلوة بهذا القدر من العبادة لم يكن امرا اتفاقيا صاعدا منه بقليل من الزمان بل كان دأبه ذلك في عشر سنين فهل يترك الله سبحانه نبيه في تلك المدة الطويلة على ما يراه مبنو ضالديه ؟ سبحانك تعاليت عن ذلك .

وثامنا ان تورم القدمين وترتب الاذى على تلك العبادة البالغة غاية الجهد والمشقة ليس خارجا عن الطبع وبدعا في القطر بل هو امر عادي يحصل العلم به لكل عاقل فكيف يقال ان النبي ص فعل ذلك ولم يعلم عاقبته . هب ان النبي ص لا يمتاز عن غيره من افراد البشر في العلم بالغايات فهل يكون منحطا عنهم في الادراك والتفكير فيخفى عليه ما يعلمه كل احد من العقلاء عفتضى العادة والطباع ؟ حاشاه عن ذلك .

(ومن ذلك) انه تظاهر عن الأئمة الحجج الى البيت الحرام ماشيا وهو مستلزم للابداء والجواب عنه ايضا بعدم العلم باداءه الى تورم القدم (١) غير مضموع لاقتضائه علة عادية ولما روى الشيخ الحر العاملي في الوسائل عن محمد بن يعقوب الكليني باسناده عن محمد بن علي بن النعمان عن صندل عن ابي اسامة عن ابي عبد الله ع

قال خرج الحسن بن علي ع إلى مكة سنة عاشية لله وسمعت قدما فقال له
بعض مواليه لو ركبت يسكن عليك هذا النورم فقال كلا إذا أتينا
هذا المنزل فانه يستقبلك اسود ومعه دهن فاشتر منه ولا تأكله
الحديث وقد رواه ثقة الاسلام النوري في المستدرک عن
السيد علي بن طاووس في كتاب فرج المهموم عن كتاب الدلائل
لعبد الله بن جعفر الحميري باسناده حسن يدل على ذلك بحال للتوهم
المذكور مع ان الايذاء ليس متحصرا في تورم القدمين بل نفس
المشي إلى مكة مستلزم لا يذاء النفس وقد ورد الحث منهم عليه
بل على المشي إلى زيارة الحسين بكر بلا كما لا يخفى على المتتبع .
(ومن ذلك) ما رواه السيد الاجل احمد بن طاووس في كتابه
عين العبرة في غيب العترة عن مولانا جعفر بن محمد الصادق ع في
حديث طويل يصف به امير المؤمنين ع قال وما عرض له امر ان الله
تعالى فيهما رضى الا اخذ باشدهما على نفسه فتيين انه ليست الشدة
او المشقة مما يجعل العمل ميقوضا عند الله سبحانه وفي امالي
الصادق ع عن هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير قال كنا
جلوسا في مسجد رسول الله ص فتذاكرنا اعمال اهل بدر وبيمة
الرضوان فقال ابو الدرداء يا قوم الا اخبركم باقل القوم منا لا
واكثرهم ورعا واشدهم اجتهادا في العبادة قالوا من قال علي بن

ايضا اب (الى ان قال فيما شاهدته من احواله ع) انفعر ابي البكاء
فلم اسمع له حسا ولا حركة فقلت غاب عليه اليوم اطول السهر
او قطعه املوة الفجر قال ابا الدرداء فأتيت فاذا هو كالحشبة الملقاة
فحركته فلم يتحرك وزووته فلم ينز و فقلت انا لله وانا اليه راجعون
مات والله على بن ابيطاب قال فأتيت مني لمباذرا انعماء اليهم
فقات فاطمة يا ابا الدرداء ما كان من شأنه ومن قصته فاخبرتها
الخبر فقات هي والله يا ابا الدرداء الغشية التي تأخذ من خشية الله
ثم اتوه بماء فوضحوه على وجهه فافاق الحديث

(ومن ذلك) ان عابس بن ابي شبيب الشاكري لما برز للقتال يوم
طاشوراء ورمى بالحجارة من كل جانب القى درعه ومقره خلفه
ومن الواضح ان الدرع كانت تقيه من الجراحات ساعة من الزمان
وكان القاءها اجلب للضرر واعجل الاثخان بالجراح فلا يتأتى جوازه
مع وجوب دفع الضرر عن النفس معافا مع الامكان وليس
الاستدلال بفعل عابس حتى ينكر عليه من انكر على العباس فعله بل
بكونه بين يدي الامام وجرأى عليه فيكون تقريره حجة على جوازه
(من ذلك ما رواه) الشيخ المفيد طاب ثراه في الارشاد على ما ذكر
في الوسائل والبحار عن سميد بن كلثوم عن الصادق جعفر بن محمد ع
الى ان قال وهو يصف علي بن الحسين ع لقد دخل ابو جعفر ابيه

عليه فإذا هرقد بلغ من العبادة ما لم يبلغه أحد فراه قد اصفر لونه
من السهر ورمضت عينه من البكاء وذهبت جميعته وانخرم أنفه من
السجود وورمت ساقيه وقدماه من القيام في الصلوة وقال
أبو جعفر ع قلم أملك حين رأيته تلك الحال البكاء فبكيت رحمة له
فإذا هو يفكر فالتفت إلى من عنده من وخرلى فقال يا بني اعطاني
بعض تلك الصحف التي فيها عبادة علي بن أبي طالب ع فاعطيته فقرا
فيها شيئا يسيرا ثم تركها من يده فخرجوا وقال من يقوى على عبادة
علي بن أبي طالب ع وقد ذكر العلامة المجلسي عن أمالي الصدوق
بإسناده إلى أبي جعفر محمد بن علي ع أن فاطمة بنت علي بن
أبي طالب ع لما نظرت إلى ما يفعل ابن أخيها علي بن الحسين ع بنفسه
من الداب في العبادة أتت جابر بن عبد الله بن عمر وبن حزام
الأنصاري فقالت له يا صاحب رسول الله أن لنا عليكم حقوقا
ومن حقنا عليكم أن إذا رأيتم أحدا يهلك نفسه اجتهاد أن
تذكروه الله وتدعوا للبقيا على نفسه وهذا علي بن الحسين بقيقا أبي
الحسين ع قد انخرم أنفه وثفت جبهته وركبته وراحها أدبا منه
لنفسه في العبادة فأتى جابر بن عبد الله باب علي بن الحسين وبالياب
أبو جعفر محمد بن علي ع في أغلة من بني هاشم (إلى أن قال
الراوي) ثم أذن لجابر فدخل فوجد في محرابه قد اتقه العبادة

فنهض على ع فساله عن حاله سوا الا خفيائهم اجلسه بجانبه فاقبل جابر
عليه يقول يا بن رسول الله اما علمت ان الله تعالى انما خلق الجنة
لكم ولمن احبكم وخلق النار لمن ابغضكم وعادكم فها هذا الجهد
الذي كلفته نفسك قال له علي بن الحسين ع يا صاحب رسول الله
ص اما علمت ان جدي رسول الله ص قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه
وما تاخر فلم يدع الاجتهاد له وتعبه بابي هو وامي حتى انفخ الساق
وورم القدم وقيل له اتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من
ذنبك وما تاخر قال افلا اكون عبدا شاكرا فلما نظر جابر الى علي
بن الحسين ع وايس يغني فيه قول من يستميله من الجهد والتعب
الى القصد قال له يا بن رسول الله ص البقاء على نفسك فانك من قوم
هم يستدفعون البلاء ويستكشفون الآلاء وهم يستعطر السماء فقال
له يا جابر لا ازال على منهاج ابوي مؤتسما بما حتى القاها الحديث
والتردد في صحة مثل هذه الاخبار لا عبرة به للتعذر المجاوز
حد الاستفاضة وفي مناقب ابن شهر اشوب عن الصادق ع قال
كان علي بن الحسين ع شديدا لاجتهادا في العبادة ساراه صائم
وليله قائم فاضر ذلك بجسمه فقالت له يا ابيه كم هذا الدؤب فقال
اتحجب الى ربي لعيله يزلفني الحديث فانظر الى قوله اضر ذلك
بجسمه فكيف يمكن القول بحرمة الاضرار او الايذاء وهل له

ملاحظة هذه الأخبار مسانغ لأقول بعدم العلم بالضرورة
مع أنه قد ورد النذب إلى مثل هذا القدر من الأذى في العبادات
والطاعات ففي جامع الأخبار عن شريد بن غفلة أنه خرج
أمير المؤمنين علي من باب المسجد بالكوفة فليقه كوكبة من الناس
فقالوا السلام عليك يا أمير المؤمنين فأنكرهم فقالوا له إلا أصحابك
ومن شيعتك فقال مالي لا أرى عليكم - جاء الشيعة فقالوا وما سماء
الشيعة فقال ع عمش عيوسهم من البكاء فخص بطونهم من الطوى
ببس شفاههم من الظما ، وبطونة ظهورهم من السجود وطبقة
أفواههم من الذكري الحديث (ومن ذلك) من أخبار الباب ما تقدم
عن مسمع بن عبد الملك قال قال لي أبو عبد الله ع في حديث أما تذكر
ما صنع به يعني الحسين قلت بلى قال لا تجزع قلت أي والله واستعبر
بذلك حتى يرى أهلي أثر ذلك علي فامتنع من الطعام حتى يستبين
في وجهي فقال رحم الله دمعك أما أنتك من الذين يعدون من
أهل الجزع لنا الحديث فان الامتناع من الطعام حتى يستبين ذلك
في الوجه لا ينفعك عن الأذى فبدل على أن الأذى النفس في
مصاب أبي عبد الله الحسين سائغ راجح من الشرع ، ومن ذلك
ما في كامل الزيارة لابن قولويه أنه قال ع إنما مؤمن مسه أذى
فينا صرف الله عن وجهه الأذى وآمنه يوم القيمة من سخط

النار ولا يخفى ان مس الاذى في اهل البيت اعم من ان يمسكوا
على يد احد من اعداء المعترة او باتعاب النفس في اداء كلهم
واحياهم دينهم او يبذل الجهد في اقامة العزاء لهم من دون تقييد
بفرد دون فرد ومدعى انصرافه الى مس الاذى بيد الاجنبى
مطالب منشأ هذا الانصراف وانى له بذلك . فيمد ان لم يدل
دليل شرعى ولا عقلى على حرمة الضرر ولا الاذى بقول مطلق
فالكف عن مثل ذلك الشمار العظيم الذى به احياهم ذكر الحسين ع
وهو اهم المطالبات عند الشارع تمسكا بترتب الضرر والا بداه
لا يكون مستحسنا فى العقل ولا الشرع وقد روى امام المحدثين
ثقه الاسلام الكليني قدس فى جامعه الكافى باسناده عن جابر بن
عبد الله الانصارى عن ابي جعفر ع قال يكون فى اخر الزمان
قوم يتبع فيهم قوم سرايون ينعمون ويتسككون حد ثاء سفهاء لا
يوجبون امرا بمرور ولا نهيا عن منكر الا اذا امنوا بالضرر
يطلبون لا تقسمهم الرخص والمعاذير بل يعمون بزلات العلماء وفساد
عملهم بقبولهم على الصلوة والصيام وما لا يكملهم فى نفس ولا مال
ولو اضررت الصلوة بساير ما يعملون باموالهم وابدانهم لرفضوها
كما رفضوا اسمى الفرائض واشرفها الحديث وبذلك تعلم ان القول
بحرمة تحمل الضرر او الاذى مطلقا باى مكان من الحقيقة ؟

وبعد ما اسلفنا لك سابقا من البراهين على ضعف القول بحرمة الضرر او الايذاء فهل يكون فتوى واحد او اثنين من الفقهاء الماضين حجة كافية في التحريم مع وضوح فساد المذكور من المستند اقليس من الغريب الاستدلال (١) على التحريم بقول الشهيد في القواعد نهى الانسان عن جرح نفسه واتلافها ويكفي في التحريم عدم العلم باباحة الجرح واشكال جوارزه فمن قبل لا يخفى الخشي لانه جرح مع الاشكال فلا يكون مباحا الفح فان العبارة المذكورة بنفسها دليل على عدم قيام الاجماع على حرمة اضرار النفس وان حكمه بالتحريم لاجل دخوله في الايذاء كما ذكره المحشي ولكن الشان في حرمة الايذاء للنفس فاسما اخفى من حرمة الاضرار بها لوجود ما يتوهم به الاستدلال في الثاني كما تقدم بخلاف الاول فانالم نعلم من استند فيه الى وجه علمي

وما قبل من الاشكال في ختان الخشي اجنبي عن المقام لكونه من ايذاء الغير الثابت تحريمه من الادلة فتأمل واعجب من هذا الاستشهاد بفتوى المرحوم السيد الزدى طاب ثراه التي عبارتها (١) تعزیه داری حضرت سید التهاداء ارواحنا فداه باید بنحوی باشد که از خود ائمه هدی صلیوات الله علیهم

رسیده و بمثل زخم زدن اذن از ایشان ترسیده است و سابقین
 از علماء و ضوان الله عليهم هم رخصت نداده اند و زخم زدن
 بر بدن دیگرى جائز نیست الخ ترجمتها الصحيحة بالمربية ان اقامة
 عزاء سيد الشهداء ارواحنا له الفداء لا بد من ان تكون على نحو
 واصل الينا عن ائمة الهدى صلوات الله عليهم و بمثل جرح النفس
 ما واصل الينا الاذن عنهم و السلف من العلماء ايضا لم يخصصوا فى
 ذلك و جرح بدن الغير لا يجوز الخ فان كان المراد من الاستشهاد
 به اثبات الحرمة الذاتية كما هو المدعى (١) فلا يخفى انه قد به بقول
 بعدم وصول الاذن من الشارع فى جرح النفس ولو كان عنده
 دليل على حرمة الاضرار او الاذى للنفس اصرح بوصول المنع
 عن ايقاع الجرح على النفس فيكون تعبيره بعدم وصول الاذن
 اقوى دليل على انتفاء ما يوجب المنع عنه فى نظره فغاية ما ثبت من
 كلامه ان الجرح لم يصل الاذن فيه من الشارع ولا شك انه
 من قبيل الصغرى و اما الكبرى فلا ريب انك لو سئلت المرحوم
 السيد ما يقول مولانا فيما لم يصل الاذن فيه من الشارع هل يكون
 محرما لكتب ترايه يكتب انه لا يكون محرما ما لم يدل دليل على تحريمه

كما هو المتفق عليه بين الأصوليين اقتضاب أن السيد قد هدم في كلامه هذا جميع ما أسسه و بناء في الأصول من إباحة ما لم يصل الأذن فيه من الشارع أم تظنه أنه أتى فيما أتى بما يقتضيه مذهب غيره من الأخباريين . كلا . وهو أعلى كعباً و أرفع جانباً من كل ذلك . فلا مساغح للقول بأن غرضه قد هـ تحريم هذه الأشياء أفلا ترى أنه لما أتى على حكم جرح الغير صرح بتحريمه بقوله لا يجوز ولعمري أن جعلت الفقرتين متعاقبتين على نحو الاتصال فنقول جرح النفس لم يصل إلينا الأذن فيه من الشارع وجرح بدن الغير لا يجوز ترى العرف يفهم التفات وت بينهما فالثاني حرام والأول مما لم نثبت حرمة ولا الأذن فيه وإن كان المقصود إثبات الحرمة التشريعية ففيه أن الفعل إذا لم يكن مبغوضاً بل مباحاً بحسب الذات فمجرد انطباق عنوان مطالب في الشرع عليه يكفي لتصحيح قصد القرية ودفع شبهة التشريع فإن بناء الشرع على تعليق الحكم بالمفاهيم الكلية المنطبقة على الجزئيات الخارجية ولو اعتبر النص الخاص في كل عنوان جزئي لانسداد باب الاتيان بالعبادات ومن المعلوم انطباق عنوان إقامة العزاء وغيرها من المطلوبات الشرعية على محل الكلام فيخرج عن موضوع الحرمة التشريعية وليست لإقامة العزاء ماهية مخترعة من الشارع كالصلوة والزكاة والحج

ونحوها حتى يحتاج فيها الى بيان الشارع لنحوها المخصوص وقد اعترف في رسالة التنزيه بأنه لولا حرمة هذه الافعال في ذواتها لكانت راجعة لكونها من شعائر الحزن قال في ص ٢٨ أن اقامة شعائر الحزن انما تكون راجعة اذا لم تشتمل على محرم اخر وهذه المذكورات كلها اوجها مما ثبت تحريمها في نفسها فكيف تباح لان مهمها اقامة اشعار الحزن انتهى فالما تمع عنده منحصر في الحرمة الذاتية وقد تبين انتفاؤها بما لا مزيد عليه فلا مجال اتوهم الحرمة التشريعية وعدم ترخيص السلف من العلماء لعدم تعارف هذا النحر من اللطم عندهم لا يستلزم منهم عن ذلك .

ومن العجيب (والعجائب حجة) الاستدلال على حرمة الشبيه (١) بفتوى المرحوم السيد في حاشية الذخيرة في جواب من سأله عن خروج الشبيه الذي يراد منه تمزيق الحسين ويجعل فيه شبيه شر وشبيه زهيب مع ان شبيه رجل لا غير فاحكمه) فقال الشبيه المتعارف في هذا الزمان على ما هو المصنوع لا يتخلو من المحرمات الخمار جبة مع ان جواز ارتداء الرجل لباس المرأة محل اشكال (ظم طبا)

فانه صريح في عدم كون الشبيه المتعارف محرما وانما كان المصنوع

له اشتماله على المحرمات الخارجية وهل يجمل ما هو المسموع له
فتوى لنفسه مع أن المحرم الخارجى كما انظر الى الاجنبية في
حال الصلوة لا يكون موجبا لبطالان ذلك العمل واما ارتداء الرجل
لباس المرأة فليس في كلامه الفتوى بتحريمه وانما هو استشكل
يقضى بالرجوع الى الغير وترهم كون الشبهة بدعة لعدم ورود
النص في التعبد به (١) فاسد قد قضينا لوطر من ابطاله في الرد
على الوهابيين ولنفرغ هنا في تزييفه عن لسان العلامة السيد
محسن الامين العامل (٢) حيث يقول في قصيدته العقود الدرية
كم سنة في الناس تحسب بدعة او بدعة ونخال سنة مقتد
ما كل ما لم يحونصا بدعة ما النص شر طفى خصوص المورد

وقد فصلها في ص ٩٨ من كتابه كشف الارتياح قراجم
(ومنها) رفع الحرج والمشقة في الدين بقوله تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج (٣) وفيه ان القيام بمثل هذه المظا هر
المشجية ليس احرا عسرا ولا حرجا على ممتوديها وقد ذكر السيد
نحر العلوم الطباطبائي ره في فوائده ما نصه فما جرت المادة
الاتيان بمثله والمسامحة فيه وان كان عظيما في نفسه كيدل النفس

(١) كشف المحويه ص ٤٥ (٢) صاحب رسالة التنزيه لاصحاب الشريعة ص ١٣

(٣) رسالة التنزيه ص ٣

والمالك الكثير فليس ذلك من الخرج في شيء ثم تذهب النفس
وتحريم المباحات والمنع عن جميع المشتبهات او نوع منها خرج وضيق
ومثله منتف في الشرع انتهى مع انه ينهض برفع الابهج بالاثبات
التحريم واعجب منه النمساك بقوله من جئكم بالشرعة السموية
السمحاء ومن ذا يقول بان الضرب بالسيوف واجب في الشريعة
حتى يكون منافيا لاسماحتها وسهولتها وهل تكون اباحة شيء من
الامور الشاقة موجبة للتضييق او المشقة المناقبة لايسر والسهولة ؟
الست ترى العلماء في كل حين يستدلون على نفي الاحتياط الكلي
في الشبهات بالعسر والخرج وجعله المثارخرون مقدمة من مقدمات
دليل الاتسداد مع انهم مجمعون على حسن الاحتياط ولم يقل احد
بتحريمه لاجل العسر والخرج الغير الالائي الى حد اختلال النظام
وهذا مما اتفقت عليه قلة العلماء قال في الفصول اعلم ان نفي الخرج
والضيق مختص بالابهج والتحريم دون التاديب والكره لان
الخرج انما هو في الالتزام لا في الرغبة في الفعل لنيل الثواب اذا
رخص في المخالفة وهذا لا يحرم صوم الدهر غير العبدن وقيام
تمام الليل والسير الى الحج متصكما واثارا الغير بالمال الذي
لا يضطر اليه على النفس الى غير ذلك مما لا حصر له بل هذه درجة
المتقين ومرتبة الزاهدين لا يسمع القيام به الا اوحى من الناس

انتهى وقال العلامة الاشتياني في رسالة العسر والخرج انه
لا اشكال كما صرح به غير واحد في عدم شمول القواعد لغير
الاحكام الالزامية وليست كقواعد قبح التكليف بما لا يطاق
الشاملة لجميع الاحكام حتى الاباحية وهذا مما لا كلام فيه
ظاهرا انتهى

(ومنها) ان بعض اعمال التشبيه التي يصنعونها في مآثم العزاء يكون
من قبيل تشبيه الرجال بالنساء المحرم في الشريعة (١) وفيه اولا
ان المتبادر من تلك الاخبار ما كان التشبيه بالمرأة من حيث انها
مرأة وبعبارة اخرى يكون الفرض هو التظاهر بالانوثية
لا التشبيه بمرأة من حيث خصوصيتها من تمثيل واقعة او تصور مصيبة
ونحو ذلك فلا يصدق عليه عنوان التشبيه المحرم وثانيا ما افاده
شيخنا الاعظم اية الله الثاني دام ظله من قوله ان المحرم من
تشبيه الرجل بالمرأة هو ما كان خروجا عن زى الرجال راسا واخذنا
بزي النساء دون ما اذا تلبس باللباس مقدارا من الزمان بلا تبدل
لبسه كما هو الحال في هذه التشبيهات انتهى ويدل على ما ذكر من
الوجهين الاخبار الواردة في الباب فمنها ما رواه الشيخ الحر
العالمي عن زبد بن علي عن آبائه عن علي ع انه راى رجلا به تانيت

في مسجد رسول الله ص فقال له اخرج من مسجد رسول الله
يا لعنة رسول الله ثم قال على سمعت رسول الله ص يقول لعن الله
المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال
وكذلك الاخبار الاخر مساقها ظاهرا في حكم الثالث فلا يشمل
من اتقى على وجهه برقا او جلبا با تظاهرا بواقعة من الوقائع .

والى هنا قد فرغنا بحمد الله عن النظر فيما يتسلك به لا ثبات المنع
عن بعض مظاهر الحزن في عاشوراء وبعد ما اثبتنا عدم تماميته في
المقام فقد بقيت العمومات والاطلاقات المبردة في النظرة
الاولى على حالها ويكون المقتضى بضميمة عدم المانع علة تامة
للاجوازا والاستحباب .

وليكن هذا اخر كلامنا في هذه العجالة وقد فرغ عن تسويد ما
مؤلفها اضعف عباد الله القوي على نفي بن العلامة الفقيه السيد
ابو الحسن النقوي الكهنوي بارض الغري المقدسة في الثاني
من شهر رمضان سنة ١٣٤٧ هـ جربة واخر جت الى البياض مع بعض
الزيادات في المحرم سنة ١٣٤٨ هـ والحمد لله اولا واخرا والصلوة
على نبيه محمد وآله النجباء

ملحق بالكتاب

لا ينفع العوام في الاستئثار عند العمل فتوى اى فقيه مهما بلغ في

العظمة والاشتهار من الفقهاء الماضين وانما تتفهم فتاوى الابرار
 من المجتهدين ادام الله بقائهم وهي مطبقة على مجوز ما ينشكر
 الخصوم من الشعائر الحسينية وهالك اسماءهم الشريفة وتفصيل
 آرائهم ونقل كلامهم محل آخر

حضرة آية الله الميرزا محمد حسين النائيني النجفي

آية الله الحاج الشيخ عبد الكريم اليزدي

آية الله السيد ميرزا علي اقا الشيرازي

آية الله السيد حسن صدر الدين العاملي الكاظمي

الآية المحكمة الشيخ ضياء الدين العراقي النجفي

حضرة العلامة الحجة المجاهد الشيخ محمد جواد البلاغي

حجة الاسلام الشيخ عبد الله المامقاني

حجة الاسلام الشيخ محمد حسين الاصفهاني النجفي

حجة الاسلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء النجفي

حجة الاسلام الشيخ هادي

حجة الاسلام الشيخ مرتضى

حجة الاسلام الشيخ علي المازندراني

حجة الاسلام الشيخ محمد رضا ال ياسين الكاظمي النجفي

واما حضرة آية الله مولانا السيد ابو الحسن الاصفهاني دام
 ظله فالذي نعلمه منه وجدانا سكرته في خصوص مسألة ضرب
 القامات ومنشوره على اجمالها صريح في الترغيب والحث على
 اظهار الحزن والجزع والامتع والتظاهر بكل ما ينبي عن عظم
 المصيبة وجلالة شان المصائب بل انه افضل الطاعات فراجع اذن
 فنسبة التصريح بالمنع اليه غير مطابقة للواقع وقد نسب اليه بعض
 المؤلفين القول بالجواز والله اعلم

ص	س	الخطأ	الصواب
٥	٢	من هذا	هذا
٦	١٦	على ابي	على بن ابي
٠	١٧	بن ابي	ابي
٨	٣	ضامن	الضامن
١٨	١٨	يقيم	يقيم
١٩	١٠	بخوض	يخوض
٢	٩	اضر	اضرار
٠٢	٩	مثبتة	مثبتة
٢٥	٤	ضرار	ضرر
٢٧	٢	فان	ن
٢٨	٧	بعد يوم	بعدهم
٢٩	٥	بل وانما	وانما
٣١	١٥	وعن غير	وغير
٣٢	١	ايضا من	من
.	٥	بالمجاز	من المجاز

س	س	الخطأ	الظواهر
٣٥	١	لا	ولا
٣٧	١٨	النيم	النيم
٣٨	١٨	خارقها	مقارقتها
٤٢	٨	قبل	اقبل
٠	١٣	لهذا	على هذا
٤	١	و	و
٠	١٥	اله	له
٤٦	١٦	د من	دومن
٤٧	١٣	اجتهاد	اجتهادا
٠	١٤	البي	ابي و
٠	١٥	راحتا	راحتاه
٤٨	١٥	قوم	قوم
٥٣	١٥	نبت	نبت
٥٤	٣	اقامه	اقامة
٠	١٣	شيه رجل	شيه زيلب رجل
٥٩	٩	اية	الاية

